

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تسوية الوضعيات الإدارية والمالية والمهنية لموظفي الجماعات الموضوعين رهن إشارة مصالح قطاع المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يوجد عددٌ مهم من موظفي الجماعات الترابية في وضعية "وضع رهن إشارة" لدى مصالح تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، ولا سيما المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.

ومن المعلوم أن هؤلاء الموظفين العموميين راكموا خبراتٍ واسعة في المهام الإدارية والمالية، وصاروا جزءاً أساسياً من المنظومة الوظيفية لعددٍ من المصالح التابعة لوزارتكم، وأساساً منها الترابية واللامركزية.

غير أن عدداً من هؤلاء الموظفين الجماعيين، الموضوعين رهن إشارة وزارة الاقتصاد والمالية، يعانون مما يمكن أن ننتعنه ب "التمييز على أساس الانتماء الأصلي الوظيفي"، ويعيشون بالتالي وضعياتٍ مهنية صعبة، ناهيك عن عدم الاستقرار المهني، وحرمانهم من عددٍ من الحقوق الإدارية والمالية على غرار زملائهم الموظفين العموميين الآخرين، علاوة على تعرض عددٍ منهم إلى ممارساتٍ وضغوطات مفروضة عليهم من طرف رؤساء لهم في العمل.

على هذه الأسس، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير التي سوف تتخذونها، لأجل العناية بالموظفين الجماعيين الموضوعين رهن إشارة بعض المصالح التابعة لوزارتكم، مهنياً ومادياً وإدارياً، وتسوية وضعياتهم، لا سيما من خلال خيار الإدماج، وذلك من أجل إقرار المساواة الفعلية في الحقوق كما في الواجبات؟

وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني